

**A**

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERALA/45/357  
26 July 1990ARABIC  
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

UN LIBRARY

AUG 2 1990



UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والأربعون  
البند ٧٠ من جدول الأعمال المؤقت\*تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ وموجهة الى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة  
للبعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوافيكم طيّ هذا بندس الوشيفتين (البيان الخاص بآفاق حوار شامل  
حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (المرفق الأول) والبيان الختامي (المرفق  
الثاني)) اللتين اعتمدتا في ختام المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز  
المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، المعقود في الجزائر العاصمة يومي ٢٥ و ٢٦  
حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هاتين الوشيفتين بوصفهما مسن  
الوشائق الرسمية للجمعية العامة في اطار البند ٧٠ من جدول الأعمال المؤقت .

(التوقيع) عمار بن جمعة

القائم بالأعمال بالنيابة

A/45/150

\*

.../...

90-17527 ١٣٠٩ض(٩٠)

## المرفق الاول

البيان الخاص بآفاق حوار شامل حول الامن والتعاون  
في البحر الابيض المتوسط ، المعتمد في المؤتمر  
الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز المطلية على  
البحر الابيض المتوسط ، المعقود في الجزائر العاصمة  
يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠

١ - جدد وزراء خارجية بلدان حركة الانحياز المطلية على البحر الابيض المتوسط فسي اجتماعهم المنعقد يوم ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بالجزائر ، اقتناعهم العميق بعلاقة التفاعل العميقة القائمة بين السلم والامن في البحر الابيض المتوسط وأوروبا ، وبحثوا بارتياح الادراك الكبير في أوروبا لضرورة القيام بعمل تضافري في المنطقـة المتوسطية يرمي الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى بحيرة سلم وأمن وتعاون .

٢ - وبعد دراسة مدققة للتحويلات السياسية والاقتصادية التي عاشتها أوروبا الوسطى والشرقية ، والتي تفتتح أشارا جديدة للبحث عن نظام سلم دائم في أوروبا ، ذكر الوزراء بالمبدأ الذي لا ينبغي بموجبه أن يقتصر الامن على أوروبا بل يجب أن يمتسد ليشمل مناطق أخرى من العالم ، وبخاصة منطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد ، فقد سجلوا باهتمام مساندة ايطاليا واسبانيا لعقد ندوة حول الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط .

٣ - وقد لاحظ الوزراء أن هذه الاتجاهات الايجابية التي ترجمها التقدم المعتمبر المنجز في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد حققت بمفة ملموسة امكانيات تنفيذ التزام البلدان المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بتوسيع اتصالاتها وتعاونها وبخاصة مع بلدان عدم الانحياز المطلية على البحر الابيض المتوسط من أجل تعزيز الامن والعمل على التخفيف من حدة التوترات والنزاعات وتطوير التعاون في البحر الابيض المتوسط .

٤ - وقد حلل الوزراء آفاق انشاء سوق موحدة في أوروبا سنة ١٩٩٣ ، وكذا بسروز أوروبا المشتركة كأحد أهم الاقطاب السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية . وفي هذا السياق ابرزوا مسؤولياتهم في توظيف هذه الاتجاهات الجديدة لدفع عجلة الحوار في البحر الابيض المتوسط والعمل على جعل شمار الوضع السياسي الجديد في أوروبا واقامة

السوق الموحدة تساهم في تعزيز التكفل بمصالح بلدانهم . وفي هذا الصدد ، أولسوا اهتماما بالغا للسياسة المتوسطة المجددة التي ينوي الاتحاد الاقتصادي الأوروبي اعتمادها باعتبار أنها ستكون عامل مضاعفة للمجهودات الرامية لترقية التعاون فسي هذه المنطقة ، وحشوا على تنفيذها بسرعة وبفعالية .

وطبقا لهذه الاعتبارات فإن وزراء البلدان المشاركة :

(أ) أعربوا عن اقتناعهم بأن حوارا سياسيا مفتوحا ومدعما وتعاونيا مكشفا من شأنهما أن يدعمهما التفاهم المتبادل والثقة لتحقيق الاستقرار والامن والسلم فسي المنطقة . وأكدوا ارادتهم في البحث عن كل الامكانيات الكفيلة بالمساعدة على تحقيق هذه الاهداف المشتركة لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط والبلدان الأوروبية المتوسطة .

(ب) جددوا طلبهم الداعي الى اعادة النظر في الممارسة القائمة من قبل البلدان المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والى ضرورة تعديلها حتى يبتسنى للأعضاء أن يشاركوا ، على قدم المساواة ، في أشغال مؤتمر الامن والتعاون فسي أوروبا حول البحر الابيض المتوسط . لقد اعتبروا أنه في الوقت الذي تنطلق فيه ، ضمن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، عملية اقامة نظام أمن جماعي جديد في أوروبا وكذا التفكير في الدور المستقبلي لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، يجب أن تشكل مشاركة بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط عنصرا من عناصر هذا التفكير بخصوص منطقتهم ومصالحهم المتعلقة بالامن والتعاون . وفي هذا الصدد ، أعلنوا عن استعدادهم للمساهمة في هذه العملية ضمن الاطار الملائم وكلفوا البلد المضيف باتخاذ التدابير الضرورية لهذا الغرض ، وذلك تحسبا للمواعيد الهامة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

(ج) وانطلاقا من مواقفهم ومبادراتهم السابقة ، عبّر الوزراء عسّن مساندتهم لعقد مؤتمر حول الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط على منوال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وأعلنوا عن استعدادهم لإقامة مشاور اقليمي حول هذه المسألة مع اسبانيا وايطاليا وكذا مع البلدان الأوروبية الأخرى من أجل احقاق الظروف الملائمة لانطلاق مثل هذه العملية . وفي هذا المنظور ، كلفوا البلد المضيف الحالسي وكذا البلدين المضيفين السابق واللاحق لندوة بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط بإجراء الاتصالات الملائمة لتشجيع تنظيم لقاءات بين بلدان عدم الانحياز

المطلة على البحر الابيض المتوسط والبلدان الاوروبية المطلة على هذا البحر من أجل تعميق التفكير حول هذه الفكرة البناءة والبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بالتشجيع على تجسيدها .

(د) أعربوا عن اهتمامهم بأهداف السياسة المتوسطة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي التي هي في طريق الاعتماد والرامية الى تعزيز الاستقرار والرفاهية في حوض البحر الابيض المتوسط ، ودعم المسار الديمقراطي والاصلاحات الاقتصادية والتنمية في بلدان البحر الابيض المتوسط . وفي هذا السياق ، أكدوا أن تطبيق هذه السياسة يتطلب دعما ماليا فعلا يكون في مستوى الامكانيات الحقيقية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومتطلبات التنمية لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط . كما تلقوا باهتمام بالغ فكرة انشاء بنك أوروبي - متوسطي وكذا فكرة ايطاليا الداعية الى تقديم مساعدة شاملة لمنطقة البحر الابيض المتوسط . وبهذا الصدد ، جسدوا ارادة بلدانهم في اقامة حوار مفتوح وجاد مع شركائهم في أوروبا قوامه المصلحة المشتركة والنفع المتبادل يرمي الى تطوير أشكال للتعاون أكثر جرأة . ووجهوا في هذا السياق الدعوة لبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ولا سيما الاعضاء المطلقين على البحر الابيض المتوسط ، الى العمل المشتركة من أجل عقد لقاءات تهدف الى تحقيق تجانس وجهات نظرهم حول قضايا التنمية والتعاون في المنطقة .

(هـ) منحوا البلد المضيف الحالي وكذا البلدين المضيفين السابق واللاحق لندوات بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، تفويضا للعمل بالتشاور الوثيق مع بلدان عدم الانحياز الاوروبية المتوسطة الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا للنهوض بالاهداف المشتركة في مجال السلم والامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

(و) منحوا كذلك للبلد المضيف تفويضا لاجراء حوار مع مجموعة البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بفرض المشاركة عند الاقتضاء في اجتماعات هذه المجموعة على أساس تبادلي من أجل النهوض بالمصالح والاهداف المشتركة لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط .

## المرفق الثاني

البيان الختامي المعتمد في المؤتمر الوزاري  
الثالث لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر  
الابيض المتوسط ، المعقود في الجزائر العاصمة  
يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠

اجتمع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، وهي تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وفلسطين وقبرص ولبنان ومالطة ومصر والمغرب ويوغوسلافيا ، بمدينة الجزائر يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وذلك بناء على قرارهم المتخذ في بريوني في حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

١ - أكد الوزراء مرة أخرى المواقف والبيانات التي سبق اعتمادها في فاليتسا وبريوني ، معربين عن إرادة بلدانهم في المساهمة في تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وتعاون . وجزموا مرة أخرى أن أمن البحر الابيض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في أوروبا وبالسلام والأمن الدوليين .

٢ - أشار الوزراء بارتياح كبير إلى التغييرات الإيجابية الحاصلة على الصعيدين العالمي والاقليمي والتي نجم عنها دفع جديد لعملية نزع السلاح وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية . وأعربوا في هذا الصدد عن عزم بلدانهم على مضاعفة الجهود قصد المساهمة الفعالة في القضاء على جميع بؤر التوتر في المنطقة وإيجاد حلول عادلة ودائمة ، وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ، للنزاعات والازمات التي لا تزال تهدد السلام والاستقرار في المنطقة . وكرروا بوجه خاص من هذا المنطلق تضامنهم مع كافة شعوب المنطقة التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وأكدوا من جديد تمسكهم بمبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة وضرورة إنهاء الاحتلال الاجنبي .

٣ - أولى الوزراء عناية خاصة للتحويلات السريعة الحاصلة في أوروبا والتي تفتح آفاقا لإقرار أمن أوسع وللتعاون الواسع وللسلم الدائم في هذه القارة . ولاحظوا أن التحويلات العميقة التي شهدتها أوروبا الوسطى والشرقية تنطوي على إمكانية مساهمات هائلة في الانفتاح على عهد من السلام والتعاون في أوروبا مع ما يتضمنه هذا الانفتاح من انعكاسات إيجابية على السلم والأمن والتعاون في العالم أجمع . كما لاحظوا سرعة

حركية التطور الاوروبي المطبوع بتقدم كبير سجله الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في سعيه لتحقيق السوق الموحدة والاتحاد السياسي وما تفتحه هذه الحركية من آفاق جديدة لاندماج أوروبا بأكملها .

٤ - أبدى الوزراء اهتماما خاصا بالنقاش الجاري داخل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المتعلق بتشديد نظام جديد للامن الجماعي في أوروبا ورحبوا بالتقدم الحاصل في ميدان نزع السلاح وبتدابير الثقة . وأعربوا عن املهم أن تتيح التحولات الجارية في هذه القارة الفرصة لتعميق هذه العملية وتوسيعها لما فيه مصلحة الاستقرار في أوروبا . وهم إذ يشجعون هذه الخطوات الإيجابية الرامية إلى تخفيض ترسانات الحلفيين العسكريين ونزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي والتقليدي ، فإنهم يطمنون لهذه العملية المزيد من التعميق والتوسيع لكي تشمل منطقة البحر الابيض المتوسط .

٥ - نوه الوزراء بالاهمية التي ستكتسبها قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المقرر عقدها في أواخر عام ١٩٩٠ والتي سوف تشكل عملية هلسنكي الثانية . وأعربوا في هذا الصدد عن املهم في أن تساعد هذه القمة على اجتياز مرحلة جديدة في مجال نزع السلاح النووي والتقليدي في أوروبا لفائدة أمن هذه المنطقة وعن اقتناعهم من جهة أخرى بأن التنمية وترقية الحوار بالبحر الابيض المتوسط يتطلبان دفعا جديدا ، واتفقوا على مضاعفة جهودهم للإسهام في اللقاءات التي يعقدها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٦ - ووعيا منهم للاهمية المتزايدة التي يكتسبها مسار الاندماج في العالم ، صرح الوزراء بأن المصالح الاساسية لبلدانهم تقتضي الاضطلاع بدور أكثر حيوية في إدارة شؤونها ، وبخامة بمشاركتهم الكاملة في مسار التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وعن طريق تعزيز التعاون بين البلدان الأوروبية وبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والتقنية والايكولوجية ، بما يساهم في استقرار المنطقة بضمان مزيد من الاعتماد المتبادل فيما بين البلدان المتوسطية ، كما أعربوا عن إرادتهم في العمل على توسيع الاتجاهات الإيجابية نحو الاندماج الاقليمي والمسار الديمقراطي الذي تعبر عنه بحرية تامة شعوب المنطقة .

٧ - أكد الوزراء مدى وجهة المبادرات التي اتخذتها دولهم لتطوير التعاون والامن في المنطقة وأشاروا إلى أن الظرف الحالي أكثر مناسبة لتعميق الحوار في البحر الابيض المتوسط ، في الوقت الذي تقتضي فيه المرحلة السياسية الراهنة العمل على

إزالة بؤر التوتر وأسباب وجودها بجل المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . والغرض هو تهيئة الظروف التي من شأنها تدعيم الأمن في البحر المتوسط وإيجاد حلول عادلة وشاملة ودائمة للمشاكل التي تعني أو تواجه المنطقة وتحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلام وأمن وتطوير تعاون متكامل في مختلف المجالات . وفي هذا المضمار ، لاحظوا بارتياح كبير مدى استعداد الشركاء الاوروبيين المنتمين للبحر الابيض المتوسط لفتح مثل هذا التشاور الاقليمي بشأن مسائل الأمن والتعاون .

٨ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط والرامية الى تعزيز الأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط والمكاسب المحرزة في هذا الصدد في إطار الأمم المتحدة وعن طريق المساهمة البناءة لبلدان عدم الانحياز الاوروبية المحايدة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

٩ - أكد الوزراء أن الاستمرار في تحسين المناخ الدولي يتطلب احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والمساواة بين الدول ، والعدل وممارسة الشعوب لحقوقها في تقرير المصير ، والكف في المنطقة عن ممارسة سياسة العدوان وضم الاراضي والاحتلال والتدخلات الاجنبية وانتهاك الحدود المعترف بها دوليا .

١٠ - أكد الوزراء مجددا أهمية تخفيض الترسانات العسكرية والاساطيل الاجنبية وكذا ضرورة تفكيك قواعدها ودعائمها المعاونة في البحر الابيض المتوسط . كما طالبوا بالامتناع عن القيام بمناورات عسكرية نابذة عن نوايا حربية أو ناتجة عن معاهدات عسكرية قرب حدود أو داخل البحر الاقليمي لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط واحترام المياه الاقليمية لهذه البلدان . وحثوا أيضا كافة البلدان ، وبخاصة منها البلدان المطلة على البحر المتوسط ، على الامتناع عن استخدام اسلحتها وقواتها وقواعدها وكافة التسهيلات العسكرية ضد بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، وعلى عدم السماح لأي قوى اجنبية باستخدام اراضيها ومياهها الاقليمية وفضائها الجوي للقيام بعمليات عدوانية ضد بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، ودعا الوزراء الى بذل جهود بالتعاون مع بلدان أخرى لإلغاء اتفاقات التعاون الاستراتيجي التي تشكل خطرا على السلام والأمن والاستقرار في البحر المتوسط والشرق الاوسط وعلى السلم والأمن الدوليين .

١١ - استند الوزراء الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٥/٤٤ حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وكذا إلى قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٨ وإلى الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز في المؤتمرات السابقة بالنسبة للاعتداءات العسكرية التي تعرضت لها ليبيا من قبل الولايات المتحدة . كما كرر الوزراء دعوتهم إلى التخفيف من حدة التوتر في المنطقة .

١٢ - لغت الوزراء الانظار من جديد إلى المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية على السلام والأمن الدوليين عموما ، وعلى منطقة البحر الابيض المتوسط خصوصا . وكرروا بهذا الصدد قلقهم البالغ إزاء ما ورد باستمرار عن امتلاك اسرائيل للقدرة النووية ، مما يشكل تهديدا خطيرا للمنطقة ، وأكدوا من جديد موقفهم المتعلق بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق أدانوا اسرائيل التي تواصل تطوير برامجها العسكرية بما فيها تجربة القذائف التسيارية في البحر الابيض المتوسط ، وأسلحة التدمير الشامل كما أدانوا رفضها المستمر لتطبيق قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة . وأعربوا عن دعمهم للمبادرة المصرية والاقتراح السوري الراميين إلى تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل تحت مراقبة دولية فعالة في إطار الأمم المتحدة .

١٣ - أعرب الوزراء ، بعد دراسة القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط ، عن انشغالهم العميق من استمرار تأزم الوضع في الشرق الاوسط ومن جراء عدم إيجاد تسوية لقضية فلسطين التي هي جوهر هذه الازمة ، نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية ، بما فيها القدس ، ولجولان السورية والاراضي العربية الأخرى . ونوه الوزراء بأن استمرار السياسة العدوانية لاسرائيل وممارساتها التوسعية في المنطقة ، ولاسيما حلمها بإنشاء اسرائيل الكبرى ، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، وأعربوا أيضا عن قلقهم العميق أمام تفاقم الاجراءات القمعية ، ومصادرة الممتلكات ، ونفي وطرد الفلسطينيين بالقوة ، وإقامة المستوطنات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

١٤ - وفي هذا السياق أدان الوزراء التهديدات الاسرائيلية بالعدوان على بعض بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وحذروا من مغبة هذه التهديدات العدوانية على السلم والأمن الدوليين .



١٥ - أعلن الوزراء أن التدفق الجماعي للمهاجرين اليهود القادمين بمغمة خاصة من الاتحاد السوفياتي واستيطانهم بالأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس والجولان العربية السورية وجنوب لبنان ، يينطوي على عواقب وخيمة لا تقدر مخاطره على السلام في المنطقة ، ويعرقل مسيرة السلام ، ويلحق بالغ الضرر بالجهود المبذولة حتى الآن ، ويشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولاتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني . وفي حين ساند الوزراء حق كل فرد في مغادرة أي بلد ، بما فيه بلده الخاص ، وفي العودة إليه ، فقد أكدوا أن ممارسة هذا الحق يجب ألا يتم على حساب الغير ، وهم الفلسطينيون السوريون واللبنانيون في هذه الحالة . وأكدوا من جديد أن كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير السمات السياسية والثقافية والديمقراطية لفلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة لاغية وباطلة . وأعلنوا في هذا الصدد تأييدهم لما جاء في البيان الختامي الصادر عن اللجنة التساعية المعنية بفلسطين التي أنشأتها حركة عدم الانحياز والتي اجتمعت بتونس في ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ .

١٦ - حيا الوزراء الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني التي أدت الى تطورات هامة في المنطقة ، مما وفر شروطا حملت المجتمع الدولي برمته على الانخراط في عمل مشترك لإيجاد تسوية شاملة ودائمة وعادلة . وأشاروا الى الموقف البناء الذي وقفته منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، في مساهمتها الايجابية في طرح حل عادل وشامل على النحو الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وأيده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذ في جنيف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد أكد القرار ١٧٦/٤٣ أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على قدم المساواة ، هو الصيغة المناسبة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تؤدي الى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتكفل الحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة في فلسطين . وأدان الوزراء الممارسات الارهابية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني واستنكروا المذبحة الاسرائيلية ضد المدنيين والعمال الفلسطينيين في عيون قارة يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ التي ذهب ضحيتها مئات الشهداء والجرحى الفلسطينيين . كما أعربوا عن أسفهم لموقف الولايات المتحدة المنحاز لإسرائيل واستخدامها لحق النقض في

عرقلة جهود مجلس الامن والامم المتحدة لتوفير الحماية اللائقة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي . كما حيا الوزراء صمود المواطنين السوريين في الجولان العربية السورية في مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتمسكهم بأرضهم وهويتهم العربية السورية .

١٧ - درس الوزراء الوضع المساوي السائد في لبنان فأعربوا عن قلقهم العميق إزاء تجدد العنف بين الأشقاء واستمرار العراقل التي تعوق متابعة تطبيق اتفاق الوفاق الوطني المبرم في الطائف تحت اشراف اللجنة العربية الثلاثية العليا . وأشادوا بموقف حركة بلدان عدم الانحياز المتخذ في بلغراد إبان اجتماعهم في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وأعربوا عن مساندتهم للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية العليا لتطبيق اتفاق الطائف تطبيقا كاملا تنفيذا للقرار المتخذ بشأن لبنان في مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في شهر أيار/مايو ١٩٨٩ بالدار البيضاء .

١٨ - وإذ أعلن الوزراء دعمهم الكامل لاتفاق الوفاق الوطني وتمسكهم بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته وسلامته الاقليمية ، أعربوا عن تضامنهم مع الشعب اللبناني فيما يعانيه من الالم ، ودعوا الاطراف التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا في دعم سلطة الدولة اللبنانية الى معاودة بحث عملية التنفيذ الشامل لترتيبات اتفاق الوفاق الوطني الذي يبقى الإطار الوحيد لتسوية كفيلة بإعادة السلام والوفاق الى لبنان . كذلك عبّر الوزراء عن قلقهم العميق لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الاراضي اللبنانية وشجبوا الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان التي تهدف الى زعزعة أمنه وإضعاف مؤسساته الدستورية ، واستنكروا الممارسات الاسرائيلية اللاشعورية ضد المدنيين . وعبروا عن تقديرهم لصمود المواطنين ومقاومتهم الشجاعة لقوات الاحتلال في الجنوب اللبناني ، ودعوا المجتمع الدولي للعمل من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب اسرائيل غير المشروط الى الحدود الدولية بما يؤمن إعادة بسط الحكومة اللبنانية لشرعيتها على كامل أراضيها .

١٩ - درس الوزراء الوضع في قبرص فجددوا تأييدهم وتضامنهم مع الشعب القبرصي وحكومته وأكدوا دعمهم لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدة كيانه وعدم إنحيازها ، وطلبوا الانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين ، والعودة الاختيارية للاجئين الى ديارهم واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية لكافة القبارصة ، والبحث العاجل عن المفقودين وتعليل اختفائهم ، وإلغاء جميع الاجراءات الانفصالية الصادرة من طرف واحد ، وأعربوا أيضا عن انشغالهم أمام محاولات استيطان

اقليم فاروشا وكافة المحاولات الاخرى الرامية الى تغيير البنية الديمغرافية لقبـرص وذكروا بفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي حول قبرص . وأكد الوزراء أن الحـوار والمباحثات بين الطائفتين هما السبيل الوحيد لإيجاد حل عادل بالطرق السلمية المبنية على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة وبيانات حركة عدم الانحياز والاتفاقيات المبرمة على أعلى مستوى . ولاحظوا بأسف أن الاتصالات الأخيرة التي تمت تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة لم تؤد الى أي تقدم قصد صياغة مشروع تمهيدي لاتفاق شامل كما هو متفق عليه في شهري نيسان/ابريل وحزيران/يونيه ١٩٨٩ وانتظره الأمين العام للأمم المتحدة الذي سبق أن قدم اقتراحات في هذا الاتجاه . وبهذا الصدد أعربوا عن أسفهم للعراقيل التي وضعت من جديد بما يحول دون متابعة إجراء مباحثات فعلية . وطلبوا إزالتها . وأعربوا عن دعمهم الكامل لجهود الأمين العام الرامية الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، ودعوا جميع الأطراف الى التعاون معه تعاوناً كاملاً وبروح بناءة .

٣٠ - درس الوزراء الوضع الاقتصادي في المنطقة وأشاروا الى تفاقم مشاكل التنمية في بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، مما يتباين كلياً مع التوجهات الايجابية الملحوظة في أوروبا وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على الخصوص . إن بعث عملية التنمية في بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط يتطلب قبل كل شيء زيادة جوهريّة في تحويل الموارد المالية اليها وإيجاد حل منصف لمشكلة الديون وتهيئة إجراءات ملائمة وفعالة للتعاون بين بلدان المنطقة ، ولا سيما مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وفي هذا الصدد أولوا اهتماماً كبيراً للسياسة المتوسطة المتجددة التي يسلكها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وتمنوا تنفيذها بسرعة ودعمها بوسائل مالية مناسبة تكون في مستوى ما يوليه الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من اهتمام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط . واعتباراً لما قام به الاتحاد من سن تدابير تتعلق بتنقل الأشخاص وإقامتهم ، طلب الوزراء العمل على أن لا تلحق هذه الاجراءات الجديدة أي ضرر بالجماليات المهاجرة من بلدانهم ، وأن لا تعيق حرية تنقل مواطني بلدانهم .

٣١ - أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأنه لا يمكن أن يعود الاستقرار الى البحر الأبيض المتوسط وأن يتاح المجال لافاق مستقبلية أفضل لجميع بلدان المنطقة ما لم تقلص الفوارق الاقتصادية ، وما لم يحرز نمو دائم لاقتصاديات بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تبذل جهوداً متواصلة بقصد التكيف ، وتقدم تضحيات في محيط لا يزال غير ملائم . وأعربوا من جديد عن عزمهم الدخول في حوار بناء مع بلدان

أوروبا بشأن القضايا الاقتصادية وقضايا التعاون التي تمس مصالحهم وتشجيع قيام بحث مشترك عن حلول فعالة لمشاكل التنمية والتعاون في المنطقة .

٢٢ - اعتبر الوزراء أن قيام محيط اقتصادي دولي ملائم أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية في بلدانهم ، وطلبوا من بلدان الاتحاد الأوروبي ، ومن البلدان المتوسطة منه على الأخص ، أن تبذل مجهودا للتكيف مع المعطيات الإقليمية والعمل على أن تسهم عمليات الاندماج ، في أوروبا بصورة عامة وفي الاتحاد بصورة خاصة ، في تنمية اقتصادات بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط .

٢٣ - دعا الوزراء مجددا الى إلغاء كافة أنواع التدابير القسرية التي تفرض على بعض بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، لأنها تمثل عائقا أمام التعاون والحوار بين أوروبا وبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط .

٢٤ - لاحظ الوزراء انشغال البلدان المتوسطة المتزايدة بشأن المشاكل المتعلقة بحماية البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، التي بلغت في السنوات الأخيرة أبعادا تنذر بالخطر . وفي هذا الإطار رحبوا بقرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا القاضي بعقد اجتماع في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ببالما دومايوركه يتولى دراسة السبل الهادفة الى مزيد من الدعم لتعزيز مختلف جوانب التعاون ، وبوجه خاص حماية وترقية الأنظمة الأيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط . وعبروا عن الأمل في أن تكون هذه المبادرة بابا مفتوحا لتعاون أوسع يشمل كافة جوانب المصالح المشتركة . وأبرزوا الضرورة الحتمية التي تفرض على بلدان البحر الأبيض المتوسط مضاعفة الجهود من أجل القيام بعمل مشترك يؤدي الى الحفاظ على بلدان البحر الأبيض المتوسط والحفاظ على المنطقة المتوسطة من الأخطار التي قد تنجم عن أي ادخال لنفايات سامة أو نووية أو صناعية .

٢٥ - أكد الوزراء الأهمية المتزايدة في الظرف الحالي للاستفادة من التكامل الاقتصادي بين بلدانهم للنهوض بتعاون متعدد الأشكال فيما بينها يكون بمثابة مساهمة جديدة لاستتباب مزيد من الأمن في المنطقة المتوسطة ولتعزيز التعاون مع البلدان الأوروبية الأخرى ، وكذلك مع كافة المؤسسات الأوروبية . وأكدوا في هذا السياق من جديد مدى أهمية برنامج العمل المدرج في خطة التعاون الاقتصادي المشترك بين بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط والذي تم إقراره في بريوني واتفقوا على الاستمرار في تطبيق أحكام هذا البرنامج .

٢٦ - وإذ يضع الوزراء نصب أعينهم أهمية تعزيز التعاون المتبادل والتناـجج الايجابية والبناءة التي أسفرت عنها الاجتماعات الوزارية في فاليتا سنة ١٩٨٤ وفسسي بريوني سنة ١٩٨٧ ، واللقاءات التي أعقبتها ، فقد قرروا :

(أ) أن يعقد الاجتماع المقبل لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المطلسة على البحر الأبيض المتوسط في القاهرة في تاريخ سيتم تحديده لاحقا ؛

(ب) أن تتولى الجزائر ، بصفتها البلد المضيف ، مهمة إبلاغ جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز بنتائج الاجتماع الحالي وأن تلتزم من الأمين العام تعميم الوثائق التي أقرها الاجتماع باعتبارها وثائق رسمية للجمعية العامة .

-----